A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/8/24
23 May 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة
البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

فنلندا*

* صدر سابقاً في وثيقة تحمل الرمز A/HRC/WG.6/1/FIN/4؛ وأضيفت تنقيحات طفيفة تحت إشراف أمانة مجلس حقوق الإنسان، استناداً إلى تغييرات تحريرية أجرتها الدول عن طريق الإجراء المتعلق بـــالرجوع إلى جهـــة الاختصاص. أما المرفق فيعمَّم كما ورد.

(A) GE.08-13635 100608 100608

المحتويات

	الفقـــرات	*الصفحة*
مقدمة	١ -٤	٣
أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض	٥ -٤٩	٣
ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض	٥ -١٨	٣
باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض	١٩-٤٩	٧
ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات	٥٠-٥١	١٦
ثالثاً - الالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض	٥٢-٥٣	١٧

المرفق

تشكيلة الوفد ١٨

مقدمة

١- قام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (الفريق العامل)، المنشأ وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بعقد دورته الأولى في الفترة من ٧ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وجرى الاستعراض المتعلق بفنلندا في الجلسة السادسة المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وقد ترأس وفد فنلندا صاحبة السعادة السيدة تيجا تيليكاينن، وزيرة الدولة. وللاطلاع على تشكيلة الوفد، المكوَّن من ١٥ عضواً، انظر التذييل الوارد أدناه. واعتمد الفريق العامل هذا التقرير المتعلق بفنلندا في جلسته العاشرة المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢- وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اختار مجلس حقوق الإنسان مجموعة المقررين التالية (المجموعة الثلاثية) لتيسير الاستعراض المتعلق بفنلندا: أذربيجان وبوليفيا وجمهورية كوريا.

٣- ووفقاً للفقرة ١٥ من مرفق القرار ١/٥، صدرت الوثائق التالية من أجل الاستعراض المتعلق بفنلندا:

(أ) تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) (A/HRC/WG.6/1/FIN/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥(ب) (A/HRC/WG.6/1/FIN/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥(ج) (A/HRC/WG.6/1/FIN/3).

٤- وأُحيلت إلى فنلندا، عن طريق المجموعة الثلاثية، قائمة أسئلة أعدتها سلفاً الدول الأعضاء والدول التي لها صفة مراقب في مجلس حقوق الإنسان. ويمكن الاطلاع على هذه الأسئلة على الشبكة الخارجية للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض

ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

٥- في الجلسة السادسة المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عرضت السيدة تيجا تيليكاينن، وزيرة الدولة ورئيسة الوفد، التقرير الوطني. فأفادت أن فنلندا كانت عضواً في مجلس حقوق الإنسان في السنة الأولى من عمله، وأنها بصفتها تلك كانت لها أولويات تشمل، فيما تشمل، إنشاء عملية جديدة تعرف باسم الاستعراض الدوري الشامل، يمكن أن تعزز بصورة فعالة عالمية جميع حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة وتشابكها. وفنلندا ملتزمة التزاماً كاملاً بنجاح عملية الاستعراض الدوري الشامل وضمان تقديمها قيمةً مضافة لآليات حقوق الإنسان القائمة وتكميلها لا تكرارها. وأتاحت عملية إعداد التقرير لفنلندا فرصة لتقييم حالة حقوق الإنسان في البلد تقييماً مبنياً على النقد الذاتي. وسمح هذا التقييم بالوقوف على التطورات والممارسات الجيدة ومناقشة التحديات الراهنة. وباتت مشاركة المجتمع المدني في إعداد التقارير الدورية ممارسةً راسخة. وتقرير فنلندا هو ثمرة تعاون قائم على الشفافية والإشمال مع مكتب رئيس الوزراء والوزارات المعنية الأخرى، وعلى مشاركة نشطة من المجتمع المدني. ورتبت الحكومة اجتماع مناقشة مع ممثلي المجتمع المدني وأرسلت إليهم مشروع التقرير التماساً

لتعليقاتهم. وأسهم الحوار المتصل مع المجتمع المدني في المرحلة التحضيرية إسهاماً كبيراً في وضع محتويات التقرير. كما شددت رئيسة الوفد الفنلندي على أن الوفد يضم بين أعضائه ممثلاً للمجتمع المدني عن المجلس الاستشاري لقضايا حقوق الإنسان الدولية.

٦- وواصلت رئيسة الوفد عرضها مقدمة وصفاً موجزاً للإطار القانوني في فنلندا. فأوضحت أن السلطات العامة في فنلندا مسؤولة عن ضمان إعمال حقوق الإنسان، وأن نظام الحكم قائمٌ على مبدأي الديمقراطية وسيادة القانون. وينطوي نظام الحكم الديمقراطي أساساً على ضمان حرية التصرف للمجتمع المدني وتوفير أوسع الفرص الممكنة للشعب لكي يشارك في مختلف قطاعات حياة المجتمع ويمارس نفوذه فيها. وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو أحد الأولويات الخاصة للحكومة. وترى فنلندا أنه لا يمكن فصل هذه الحقوق عن الحقوق المدنية والسياسية. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما يكون الحق في الغذاء أو الحق في مستوى معيشي كافٍ هو في الواقع العملي شرطٌ مسبقٌ للتمتع الكامل بالحقوق السياسية، مثل حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير. وأبرزت التحديات التي أثارتها العولمة مدى الترابط بين مختلف الحقوق. وتتسم الإدارة العامة في فنلندا بالشفافية، بما في ذلك علانية الوثائق، واحترام سيادة القانون، وحصافة القرارات، والشفافية في اتخاذ القرارات، وتدني مستوى الفساد. وتقوم ممارسة السلطة العامة على القانون، ويجب امتثال القانون امتثالاً دقيقاً في جميع الأنشطة العامة. ومن الواضح في نظر الحكومة أن الحكم الرشيد يوفر شروطاً جيدة لإعمال حقوق الإنسان في فنلندا. وبالإضافة إلى الإسهام في العمل المتعلق بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، تنشط فنلندا أيضاً في محافل دولية أخرى، وبخاصة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، بما في ذلك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تتولى فنلندا رئاستها في عام ٢٠٠٨.

٧- وعرضت رئيسة الوفد بإيجاز بعض الإنجازات التي تحققت في مجال تعزيز حقوق الإنسان في فنلندا. ففي السنوات الأخيرة، اعتمدت الحكومة عدداً من خطط العمل الوطنية من أجل النهوض بحقوق الإنسان. وقدمت الحكومة تقريرها عن سياسة حقوق الإنسان في فنلندا إلى البرلمان في عام ٢٠٠٤. ويشمل التقرير مجموعة واسعة من القضايا المتصلة بسياسة حقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والوطني. ويجري في الوقت الحاضر إعداد التقرير التالي الذي سيقدم إلى البرلمان في عام ٢٠٠٩. كما أشارت إلى عدد من البرامج وخطط العمل الحكومية.

٨- وسلّطت رئيسة الوفد الضوء أيضاً على النظام المدرسي الفنلندي الذي يكفل لجميع الأطفال والشباب فرصة متكافئة للحصول على التعليم الأساسي أياً كان الوضع الاجتماعي ونوع الجنس والأصل الإثني. وتسهِّل مجانية التعليم وتوفير منافع اجتماعية للطلبة تحقيق نتائج جيدة. وقد سبق إثبات جودة النظام المدرسي الفنلندي في عدد من الدراسات الاستقصائية التي أُجريت في إطار برنامج التقييم الدولي للطلبة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٩- وقالت رئيسة الوفد إن فنلندا لا تزال تواجه تحديات على الرغم من الأنشطة المتعددة التي اضطلعت بها الحكومة لتعزيز حقوق الإنسان. وتوجد في فنلندا بعض المشاكل المتعلقة بالعنصرية والتعصب، وإن أُحرز بعض التقدم. فعلى الرغم من التزايد المستمر لوعي الجمهور بالتنوع الثقافي وما تقوم به الحكومة من عمل دؤوب لإدماج المهاجرين الوافدين في المجتمع الفنلندي، لا تزال المواقف التي تنم عن العنصرية والتمييز وكره للأجانب، مع الأسف، جزءاً من الحياة اليومية في فنلندا. ويُلزم قانون عدم التمييز جميع السلطات العامة بتعزيز المساواة وضمانها بصورة منهجية وهادفة. ويجري حالياً الإعداد لإصلاح تشريعات عدم التمييز. والغرض من ذلك تعزيز

ضمانات عدم التمييز بجعل التشريعات تغطي على نحو أوضح جميع أسباب التمييز وتطبيقها تطبيقاً موحداً في جميع مناحي الحياة، والعمل قدر الإمكان على توحيد سبل الانتصاف القانونية والعقوبات الخاصة بمختلف حالات التمييز. وفي السنوات الأخيرة، استجدت تطورات إيجابية فيما يخص السكان الغجر في فنلندا. وكفل الدستور وضع الغجر في إصلاح القوانين الأساسية. وزادت أهمية مشاركتهم وثقافتهم. وفي السنوات الأخيرة، سُلِّط الضوء على قضايا التمييز والعمالة والسكن التي تهم الغجر إلى جانب القضايا التعليمية. ومع ذلك، من الواضح أنه يجب بذل المزيد من الجهود لمكافحة التمييز الذي يواجهه الغجر. وتوجد مواقف سلبية وتمييز مباشر و/أو غير مباشر حيال الأقليات الفنلندية التقليدية، ولا سيما الغجر، وبعض أقليات المهاجرين الجدد. وتشعر الحكومة بالقلق إزاء التمييز المتعدد الموجه في كثير من الأحيان، مثلاً، ضد المهاجرات ونساء الأقليات في فنلندا. وفيما يخص الغجر، أشارت رئيسة الوفد إلى ممارسة جيدة تُطبَّق في فنلندا. إذ يشكل المجلس الاستشاري المعني بشؤون الغجر والمنشأ في عام ١٩٥٦ هيئة تعاونية بين الغجر والسلطات. وقد أسهم المجلس الاستشاري في تطوير التشريعات والنظم الإدارية الفنلندية في القضايا المتصلة بالغجر. وأنشئت أيضاً مجالس استشارية معنية بشؤون الغجر على المستوى المحلي في فنلندا.

١٠- وفيما يتعلق بالشعب الصامي، التزمت الحكومة بضمان حقوقه والحفاظ على لغته وثقافته وتطويرهما على أساس الاستقلال الذاتي الثقافي. وتسعى فنلندا منذ أمد بعيد لتسوية حقوق الصاميين في المناطق التي درجوا على استخدامها تسوية مقبولة لجميع الأطراف. وتستدعي صياغة مشروع قانون حكومي في هذا الشأن نظرة مشتركة لنموذج يكون مقبولاً أيضاً للصاميين. والنية هي إعداد مشروع القانون هذا أثناء ولاية الحكومة الحالية.

١١- ويشكل انتشار العنف ضد المرأة مشكلة خطيرة في المجتمع الفنلندي. والحد من العنف ضد المرأة هو أيضاً أولوية من أولويات الحكومة. ولتحقيق هذا الهدف، سيجري تحسين القدرة على التدخُّل في حالات العنف هذه وكذلك تحسين تقديم الدعم والتماس المساعدة. وجرى تحسين التعاون، وبخاصة بين سلطات الرعاية الاجتماعية والشرطة، من أجل تأمين المساعدة السريعة وضمان عدم انقطاع سلسلة المساعدة. أما مسألة العنف الأسري ضد الأطفال والاعتداء الجنسي على الأطفال والشباب فتمثل انتهاكاً خطيراً لحقوق الطفل. والغرض من قانون رعاية الطفل الذي بدأ نفاذه في مطلع عام ٢٠٠٨ هو ضمان مراعاة حقوق الطفل ومصالحه في تدابير رعاية الطفل، وضمان توفير تدابير الدعم والخدمات التي يحتاج إليها الطفل وأبواه. والغرض من ذلك أيضاً هو تعزيز تدابير الرعاية الخاصة بالأطفال والخاصة بالأسر. ويعكس عرض حالات من العنف الأسري ضد الأطفال على المحاكم تغييراً في مناخ المجتمع الفنلندي.

١٢- ولضمان الحماية القانونية على الصعيد الإجرائي، يجب على السلطات المختصة والمحاكم في فنلندا أن تعالج جميع المسائل دون إبطاء. إلا أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمؤتمَنَيْن الوطنيَيْن الساميَيْن على القانون وجَّهوا الانتباه إلى طول الإجراءات المفرط لدى السلطات الإدارية والمحاكم. لذلك، صدرت في بعض الحالات أحكام تقضي بأن فنلندا تخلفت عن امتثال الحق في محاكمة منصفة. ويجري الإعداد لتغييرات هيكلية في إدارة القضاء الفنلندي تتمثل في خفض عدد المحاكم المحلية وزيادة عدد موظفيها من أجل تدارك التأخير الحاصل في معالجة القضايا. وفي المحاكم الإدارية يجري تفصيل الأحكام الإجرائية، وعرض القضايا على هيئات قضائية أصغر، وتقديم عدد أكبر من الوثائق في شكل إلكتروني. وتماشياً مع التفسير الوارد في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، تجري أيضاً دراسة الأسس الموضوعية لنظام الاستيفاء العادل.

١٣- ومع ذلك، وعلى الرغم من وجود سبل للتحسين في فنلندا، ذكرت رئيسة الوفد أنها تستطيع القول بثقة إن حالة حقوق الإنسان إجمالاً في فنلندا جيدة للغاية. ومن الواضح أيضاً أن فنلندا يجب أن تكون مستعدة دائماً لمواجهة التحديات الجديدة في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، على الصعيدين الوطني والدولي. وتعتقد فنلندا اعتقاداً راسخاً أن أفضل النتائج يمكن تحقيقها عن طريق الجهود المتضافرة، أي بالعمل الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وداخلها، وكذلك مع المجتمع المدني.

١٤- وأجابت رئيسة الوفد على الأسئلة الخطية المطروحة سلفاً على حكومتها. فذكرت فيما يتعلق بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في فنلندا أنها تود التأكيد على أن لدى فنلندا تقليداً متجذراً يتمثل في نظام أمين المظالم. وأوضحت أن وزير العدل وأمين المظالم البرلماني هما المؤتمنان الساميان على القانون في فنلندا. ويعمل كلاهما بصفة مستقلة وترد في الدستور وفي قوانين منفصلة أحكام تتناول واجبات كل منهما باعتبارهما مؤتمَنَيْن على القانون. ويتمثل جانب هام من واجباتهما في أن كليهما مُكلف برصد إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى الإشراف على الشرعية أربعة أمناء مظالم آخرين (المساواة، حماية البيانات، الأقليات، الأطفال) بتركيز متفاوت على الشرعية.

١٥- وأنشأت وزارة العدل الفنلندية لجنة لإصلاح التشريعات الفنلندية الخاصة بعدم التمييز. وستقوم هذه اللجنة أيضاً، عند اللزوم، بتنقيح مركز أمناء المظالم الحاليين المعنيين بمسألة عدم التمييز وواجباتهم وسلطاتهم. وستقدم اللجنة مقترحاتها النهائية في عام ٢٠٠٩. ويجري في الوقت الحاضر أيضاً دراسة مسألة إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، ويبدو أن ردود الفعل الأولى على هذه المبادرة إيجابية.

١٦- وفيما يخص مسائل الخدمة العسكرية والمدنية، أدى الإصلاح الشامل لقانون الخدمة غير العسكرية إلى تقليص مدة الخدمة غير العسكرية شهراً واحداً إلى ٣٦٢ يوماً، أي ما يعادل المدة القصوى للخدمة المشار إليها في قانون الخدمة العسكرية. ويوجد الآن أيضاً واجب أداء الخدمة غير العسكرية في حالات الطوارئ. وتتولى مراكز الخدمة غير العسكرية المسؤولية عن تعيين أماكن التحاق الأشخاص المشمولين بهذه الخدمة في حالات الطوارئ. وتؤدى مهام المساعدة المسنَدة إلى هؤلاء الأشخاص في حالات الطوارئ بإشراف سلطات الإغاثة المدنية. ولا تطبق على رفض أداء الخدمة غير العسكرية من ناحية أولى وعلى الجرائم المتعلقة بالخدمة غير العسكرية التي يعاقَب عليها بعقوبات تأديبية من ناحية أخرى نفسُ أركان الجريمة. وتبلغ مدة السجن غير المشروط في حال رفض أداء الخدمة غير العسكرية نصف مدة الخدمة المتبقية. أما مدة السجن غير المشروط في حال ارتكاب جريمة متعلقة بالخدمة غير العسكرية فتبلغ نصف مدة الخدمة المتبقية كحد أقصى، وتتمتع المحكمة بسلطة تقديرية في تحديد العقوبة.

١٧- وفيما يتعلق بمسألة العنف ضد المرأة، دفع الوعي المتزايد بالعنف المترلي بالسلطات والمنظمات إلى اتخاذ تدابير وقائية. وجرى تعزيز التعاون والتنسيق بين القطاعات في هذا المجال على المستويين الوطني والمحلي. ومنع العنف ضد المرأة هو أحد الأهداف الواردة في برنامج الحكومة وفي عدد من خطط العمل الإدارية الرامية إلى منع العنف والحد منه. ونُفِّذت في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ خطة عمل لمنع العنف في إطار العلاقات الحميمة وداخل الأُسر. وتشمل خطط أخرى إنشاء وحدة تنسيق جديدة في المركز الوطني للبحث والتطوير لأغراض الرفاه والصحة بحلول نهاية عام ٢٠٠٩؛ وإجراء دراسة لحالة المهاجرات العاملات في مراكز التدليك؛ ومنع العنف في إطار العلاقات الحميمة (ولا سيما العنف ضد المرأة) بوصفه أحد مجالات اهتمام برنامج الأمن الداخلي الجديد

المشترك بين القطاعات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛ وتتضمن خطة العمل الحكومية للمساواة بين الجنسين أيضاً عدداً من التدابير الرامية إلى مكافحة العنف في إطار العلاقات الحميمة، والعنف ضد المرأة والبغاء؛ كما أن الحد من العنف ضد المرأة هو أحد الأولويات الواردة في قرار الحكومة المبدئي المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ والخاص بوضع برنامج وطني للحد من العنف في فنلندا. والغاية من هذا القرار هي الحد من العنف عن طريق تحسين القدرة على التدخل في حالات العنف هذه وكذلك تحسين تقديم الدعم والتماس المساعدة.

١٨- وفيما يتعلق بمسألة التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، أكدت رئيسة الوفد أن فنلندا وقّعت الاتفاقية في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وفيما يخص الإطار الزمني لعملية التصديق، أوضحت أنه تجري في الوقت الحاضر صياغة مشروع قانون حكومي لإنفاذ الاتفاقية.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

١٩- أثناء الحوار التفاعلي، رحب عدد من الوفود بالتقرير الشامل والفائق الجودة والمبني على النقد الذاتي الذي أعدته فنلندا وبالعرض المفتوح والصريح الذي قدمته وزيرة الدولة. وهنّأت الوفود فنلندا على الأساليب التي اتبعتها في صياغة التقرير، بما في ذلك تشاورها مع المجتمع المدني في صياغة التقرير، وعلى النهج الجدّي للغاية المتّبع حيال عملية الاستعراض الدوري الشامل.

٢٠- وذكر الاتحاد الروسي أن فنلندا بلد مجاور وأن البلدين تربطهما علاقات سريعة التطور في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأعرب عن ارتياحه لأن الحكومة الفنلندية تضع مسائل حقوق الإنسان نصب عينيها دائماً وتدرج التعاون الدولي في جملة أولوياتها. وقال إنه لا يشك في أن لدى فنلندا تجربة إيجابية كافية في معالجة قضايا حقوق الإنسان العاجلة وحلّها. ومع ذلك، توجد أمام فنلندا، شأنها في ذلك شأن أي بلد آخر، قضايا غير محلولة تتطلب بذل جهود إضافية واتخاذ مزيد من الخطوات العملية. وفي هذا الصدد، أثار الوفد الروسي ثلاث نقاط وقدم ثلاث توصيات. أولاً، على الرغم من الجهود التي تبذلها فنلندا لتعزيز الأساس القانوني والمؤسسي لحملتها ضد التمييز العنصري والعنصرية، ما برح خبراء خمس من هيئات المعاهدات يلاحظون وقائع مثيرة للجزع من التمييز والعنصرية ضد الفئات السكانية الضعيفة: المهاجرين والمجموعات والأقليات الإثنية، ولا سيما الشعب الصامي، والسكان المنحدرين من أصل روسي الذين يعيشون في أراضي فنلندا. وفي هذا الصدد، أوصى الوفد بأن تزيد فنلندا تركيزها وجهودها الهادفة وفعالية التدابير الرامية إلى القضاء على التمييز وذلك، في جملة أمور، لدى تعاملها مع الأقليات الإثنية. ثانياً، تشير المعلومات الواردة من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى أن نسبة مئوية مرتفعة من النساء في فنلندا يقعنَ ضحايا للعنف الجنسي. ولاحظ الوفد أن جهوداً كبيرة قد بُذِلت لمكافحة هذه الظاهرة، بما في ذلك وضع خطة عمل؛ ومع ذلك أوصى بأن تواصل فنلندا اتخاذ تدابير لمنع العنف ضد المرأة. ثالثاً، أعرب الوفد عن قلقه إزاء المعلومات الكثيرة التي تشير إلى ممارسة العنف ضد الأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي داخل إطار الأسرة. وأوصى بمواصلة تجميع المعلومات المتعلقة بالعنف ضد الأطفال داخل إطار الأسرة من أجل استنباط أساليب مناسبة لمكافحة هذه الظاهرة.

٢١- وشكرت كندا فنلندا ووزيرة الدولة للنهج الجدّي للغاية المتّبع إزاء عملية الاستعراض الدوري الشامل، وطرحت سؤالين يتعلق كلاهما بالتمييز العنصري. فأشارت كندا إلى أوجه القلق التي أعربت عنها لجنة القضاء

على التمييز العنصري في عام ٢٠٠٣ بشأن معاملة فنلندا لطالبي اللجوء، وبخاصة فيما يتعلق بالإجراءات المطبّقة على فئات معينة من طالبي اللجوء. وكانت لجنة القضاء على التمييز العنصري قد أعربت عن قلقها البالغ إزاء الإجراء العاجل المنصوص عليه في قانون الأجانب المنقّح، وكانت قد حثت فنلندا على كفالة احترام الضمانات القانونية لطالبي اللجوء حرصاً على تماشي جميع الإجراءات المتعلقة باللجوء مع التزاماتها الدولية في هذا المجال. وطلبت كندا أن تبيِّن فنلندا التدابير التي اتخذتها بشأن هذه التوصيات. وكانت اللجنة أيضاً قد أعربت عن قلقها إزاء العدد المرتفع من الادعاءات التي تشير إلى وجود مواقف تنم عن العنصرية وكره الأجانب في بعض الشرائح السكانية، وبخاصة في صفوف الشباب، فأوصت بأن تواصل فنلندا رصد جميع الاتجاهات التي يمكن أن تثير سلوكاً ينم عن العنصرية وكره الأجانب ومكافحة نتائجها السلبية. وطلبت كندا مزيداً من المعلومات عن التدابير التي اتخذتها فنلندا بشأن هذه التوصيات.

٢٢- وأعربت بوليفيا عن امتنانها لوفد فنلندا لعرض التقرير وعن تقديرها لاستعداد فنلندا إدراج المزيد من التشريعات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في التشريعات الوطنية. ولقد أتيح لبوليفيا، بصفتها عضواً في المجموعة الثلاثية المعنية باستعراض تقرير فنلندا، اكتساب مزيد من المعلومات عن فنلندا، وهذه إحدى الفوائد الرئيسية الناشئة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل. وفيما يتعلق بالتقرير، اعترفت بوليفيا بأهمية الخطة الوطنية لرصد التمييز التي اعتمدتها الحكومة الفنلندية السنة الماضية وشجعت فنلندا على مواصلة جهودها لضمان عدم وجود أي تمييز وللمعاقبة على الانتهاكات، ولا سيما الانتهاكات التي تمس النساء والمهاجرين. والتمست من فنلندا معلومات إضافية عن وضع الشعب الصامي وعن التدابير المحددة الجاري تنفيذها لتمكين أفراد هذا الشعب من التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمتعاً كاملاً. وأوصت بأن تنظر فنلندا في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب القبلية والأصلية في البلدان المستقلة، وبأن تنظر في مراجعة الإجراءات المتعلقة بطلبات اللجوء لجعلها متماشيةً مع الالتزامات المقطوعة في اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧.

٢٣- ولاحظت بلجيكا أهمية آليات أمين المظالم في فنلندا. فبالإضافة إلى أمين المظالم البرلماني، لاحظت إنشاء آلية مماثلة تُعنى بالأقليات ومنصب أمين مظالم يُعنى بالأطفال، وهو قرار رحب به عدد من هيئات المعاهدات. وأشارت بلجيكا إلى أهمية الأجهزة التي توفر خدمات الوساطة لحل عدد كبير من مشاكل حقوق الإنسان وذكرت أن استخدام الوساطة لا يستبعد الاستعانة بالنظام القضائي في مرحلة لاحقة، بيد أن الوساطة أثبتت فعاليتها في أغلب الحالات وهي توفر للضحايا ميزة السرعة والتعويض الفوري. وسألت بلجيكا عن مدى تلبية النظام الحالي في فنلندا لجميع الاحتياجات؛ وعما إذا كانت تنشأ عن عمل مختلف الآليات مسائل متعلقة بالاتساق؛ وعما إذا كانت فنلندا تعتزم إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من أجل تحسين اتساق النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان. كما لاحظت بلجيكا الانتقادات التي وجهتها بعض المنظمات غير الحكومية بشأن نطاق تطبيق التشريعات الداخلية في ميدان عدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف القانوني التي يُقال إنها أشمل بكثير في حالة التمييز بسبب الأصل الإثني مقارنةً بالأسباب الأخرى مثل الإعاقة أو الميل الجنسي. وسألت بلجيكا وفد فنلندا إن كان يؤكد هذا التحليل وما يعتزم عمله لتصحيح هذا الوضع.

٢٤- وفي إطار الممارسات الجيدة، نوهت البرازيل بتعيين أمناء مظالم معنيين بمسائل المساواة وحماية البيانات والأقليات والأطفال، وكذلك بإنشاء هيئات استشارية للعلاقات الإثنية والمسائل الجنسانية والشؤون الصامية. وأقرت البرازيل بالإنجازات التي حققتها حكومة فنلندا في مجال حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالتمييز، لاحظت البرازيل ما ورد في الفقرة ٦٢ من التقرير الوطني من أن "ضحايا التمييز يعزفون، في كثير من الأحيان، عن الإبلاغ عما يتعرضون له من تمييز إلى السلطات المختصة، لأنهم لا يرون جدوى من ذلك". وفي هذا السياق، سألت البرازيل عن التدابير التي تتخذها الحكومة لتغيير هذه المواقف من جانب الذين يتعرضون للتمييز.

٢٥- وعقب الحوار، أشارت ممثلة فنلندا إلى أن حكومتها تسعى إلى اتخاذ تدابير لمكافحة مشكلة التمييز العنصري، مثل اعتماد قانون عدم التمييز الجديد الذي يلزم جميع السلطات بتعزيز المساواة وضمانها بصورة منهجية وهادفة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري الإعداد في الوقت الحاضر لإصلاحات تشريعية أخرى. ووافقت على أن تغيير المواقف مطلوب أيضاً وإن كان صعباً للغاية في فنلندا. وعللت ذلك قائلة إن المجتمع الفنلندي كان على مدى فترة طويلة مجتمعاً متجانساً وظهر الآن تحدٍ جديد يتمثل في الحوار بين الثقافات، وتسعى فنلندا لتعلم الممارسات الجيدة من بلدان أخرى. وفيما يتعلق بمشكلة العنف ضد الأطفال والنساء، ذكرت فنلندا أنها تعتبرها شاغلاً عاجلاً وأنها سعت حقيقةً إلى اتباع أسلوب النقد الذاتي والأخذ بنهج شاملة لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك وضع برامج عمل. ورداً على الأسئلة المتعلقة بإجراءات طلب اللجوء، أوضح الوفد أن الحكومة والبرلمان الفنلنديين يعتقدان أن إجراءات اللجوء في فنلندا تمتثل للشروط المحددة في الالتزامات الدولية. ففي فنلندا، تُفحص جميع الطلبات عن طريق الإجراء العادي أو الإجراء العاجل ويخضع جميعها لتقييم فردي. وتوفَّر لطالب اللجوء الضمانات الإجرائية الأساسية وله دائماً الحق في الاستئناف وفي تقديم التماس إلى محكمة هلسنكي الإدارية لتعليق إنفاذ قرار بشأن رفض الدخول. ويؤخذ مبدأ عدم الإعادة القسرية في الاعتبار دائماً عند إنفاذ القرارات. وتدرك الحكومة أوجه القلق المثارة حول الإجراء العاجل. وعندما يُعالج طلب من طلبات اللجوء بموجب الإجراء العاجل يكون لصاحب الطلب ثمانية أيام لاستئناف القرار لدى المحكمة الإدارية، وتعلق المحكمة الإدارية خلال هذه المدة تنفيذ قرار الترحيل. وطرحت وزارة الداخلية مشروعاً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وتعالَج هذه المسألة في إطار ذلك المشروع الذي من المقرر إنجازه بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٨ والذي يمكن أن ينشأ عنه تقديم مقترحات جديدة بشأن هذه المسائل.

٢٦- وذكرت رئيسة الوفد أن فنلندا فخورة بنظام أمين المظالم الذي يعدّ تقليداً في بلدان شمال أوروبا وأن لدى فنلندا أفكاراً أولية إيجابية بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وتسعى الحكومة الفنلندية بنشاط إلى تعزيز حقوق الشعب الصامي. وتهدف الحكومة الحالية إلى حل مسألة استخدام الأراضي أثناء ولايتها الحالية. ويجري الإعداد لمشروع قانون حكومي وتدور مفاوضات نشطة بين وزارة العدل ووزارة الزراعة والحراجة والبرلمان الصامي الذي يعد شريكاً لا غنى عنه في مثل هذه المفاوضات. ومنطلق ذلك هو حماية ثقافة الشعب الصامي وضمان حق الصاميين في استخدام الأراضي التي درجوا على شغلها أو على العيش فيها. وتوجد مسألة أخرى تتعلق بحق الشعب الصامي في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي في منطقة وطن الصاميين. وهدف الحكومة هو إيجاد حل يلبي الشروط المطلوبة للتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. ويجري تنفيذ مشروع آخر في فنلندا يتعلق بحقوق الصاميين هو مشروع إقامة مركز ثقافي جديد للصاميين في منطقة لابلاند في وطن الصاميين. وهو مشروع مالي كبير رصدت له الحكومة قرابة ١٢ مليون يورو. وسيشغل المباني الجديدة البرلمانُ الصامي ومختلف المنظمات غير الحكومية الصامية، وغير ذلك.

٢٧- ووافقت رئيسة الوفد على أهمية إذكاء وعي الناس بحقوقهم الإنسانية وضرورة بذل مزيد من الجهود لتحسين إدماج حقوق الإنسان في المناهج التعليمية للأطفال في فنلندا والنهوض بالوعي العام لفئات المجتمع والنساء والأطفال بحقوقهم.

٢٨- وذكرت باكستان أن فنلندا مجتمع متسامح وأنها فعلت الكثير لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد أنشأت لهذا الغرض عدداً من المؤسسات والآليات الحديثة التي توفّر الضوابط والموازين اللازمة. وذكرت أنه حتى ضمن بلدان شمال أوروبا يمكن أخذ فنلندا مثالاً على حُسن التعامل مع مسألة التنوع، وأن فنلندا تتبع نهجاً استباقياً لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ضمن أراضيها، ولكن أيضاً على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولاحظت مجموعة الخطوات التي اتخذتها حكومة فنلندا لضمان إعمال حقوق الإنسان لمواطنيها دون تمييز لأي سبب من الأسباب. وذكرت أن المجالس الاستشارية القائمة والتقارير المتعلقة بسياسة حقوق الإنسان هي جميعها خطوات جديرة بالترحيب ويمكن اعتبارها ممارسة جيدة. وتشعر باكستان بالتشجيع أيضاً إزاء الاعتراف الصادق بالمشاكل المصادَفة مثل الاتجاهات التي تنمّ عن العنصرية وكره الأجانب في المجتمع، والتمييز ضد المهاجرين والأقليات وغير ذلك من المجموعات الضعيفة، بمن في ذلك النساء والأطفال والمعوقون، والإجراءات القضائية المفرطة في طولها على نحو يعوق الإسراع في إقامة العدل. وبينما أقرت باكستان النهج الشفاف والديمقراطي الذي تتبعه فنلندا في معالجة هذه القضايا، طلبت معلومات عن الطريقة التي تعتزم بها فنلندا معالجة هذه القضايا معالجة شاملة وفقاً لمعايير حقوق الإنسان القائمة.

٢٩- وقالت ماليزيا إنها درست باهتمام تقرير فنلندا الوطني وتجميع المعلومات والموجز اللذين أعدتهما المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ولاحظت ماليزيا باهتمام نظام فنلندا القانوني وإطارها المؤسسي المتعلق بحقوق الإنسان ومختلف البرامج وخطط العمل، وحالة تنفيذ تعهداتها والتزاماتها بمواصلة تعزيز وحماية حقوق الإنسان لمواطنيها، وكذلك تعليل فنلندا لتحفظاتها على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها. واعتبرت ماليزيا أن بعض تجارب فنلندا يعد ممارسة جيدة وأن غيرها جدير بالاطلاع عليه والاقتداء به. ووافقت ماليزيا على أهمية الحكم الرشيد في تهيئة ظروف مواتية للحقوق والحريات الأساسية. وفي الوقت ذاته، تعتقد ماليزيا أنه توجد عوامل تمكينية أخرى تؤدي دوراً لا يقل أهمية، مثل المستوى المرتفع للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والتجانس السكاني. وفي هذا الصدد، تتمتع فنلندا كبلد متقدم بوضع تُحسد عليه. وأثنت ماليزيا بوجه خاص على فنلندا للأهمية التي توليها لقضايا البيئة وللمسؤولية الاجتماعية التي تعلقها على حمايتها. وطلب الوفد مزيداً من التفاصيل عن برامج التوعية التي سبق تنفيذها لضمان الحق في بيئة صحية. وفيما يتعلق بالجهود المبذولة للتصدي لمظاهر العنصرية، أثنت ماليزيا على المبادرات التي تضطلع بها فنلندا حالياً. وتأمل ماليزيا أن تعمل فنلندا بالتعاون الوثيق مع الدول التي سبق أن وضعت تدابير أو برامج ملموسة من أجل التصدي لهذه المسألة.

٣٠- وشكرت هولندا فنلندا لردها على الأسئلة الخطية المطروحة بشأن وضع الأقليات الإثنية وبشأن التحديات التي تجب مواجهتها لمنع العنف المترلي والعنف ضد المرأة. وأوصت ببذل المزيد من الجهود واتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز حقوق الأقليات الإثنية، مثل الغجر والصاميين. ورحبت بإدراج الميل الجنسي في تشريعات فنلندا الخاصة بحقوق الإنسان وفي الأنشطة التدريبية في مجال عدم التمييز، وأوصت بتغطية التمييز بسبب الميل الجنسي والإعاقة تغطية مماثلة لأسباب التمييز الأخرى، كما هو الحال في مجالات مثل توفير الخدمات والرعاية الصحية.

٣١- وأعربت الصين عن تقديرها للتقرير وشكرت فنلندا على عرضها، إذ أتاح التقرير والعرض معاً نظرة عامة شاملة للقوانين والأنظمة والأطر والتدابير المحددة المتخذة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتضمن التقرير أيضاً تحليلاً للتحديات المصادفة في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وأعربت الصين عن تقديرها للتقدم الإيجابي المحرز في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونوهت بالطريقة الجدية والمسؤولة التي أعدت بها فنلندا تقريرها ملاحظةً أن إعداد التقرير أفاد من المشاركة النشطة للإدارات الحكومية وهيئات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وأن التقرير يعكس بصورة كاملة آراء مختلف الأطراف. واستفسرت عما إذا كانت المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن مشاركتها في إعداد تقرير حقوق الإنسان، تشارك أيضاً بصفة مباشرة في وضع السياسات واتخاذ القرارات في مجال حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، لما كانت فنلندا تكثّف أنشطتها التثقيفية في مجال حقوق الإنسان وتنشرها لتشمل شرائح أوسع من السكان، فهل تفكر في إدراج قضايا مثل حل مشاكل حقوق الإنسان القائمة، كالعنصرية والتعصب، في برامج التثقيف بحقوق الإنسان.

٣٢- وطلبت المكسيك مزيداً من المعلومات عن وضع المعاهدات الدولية في الهيكل القانوني الفنلندي وكذلك عن مدى انفتاح البلد، نظراً لاهتمام المكسيك الخاص بمعرفة الطريقة التي تتبعها فنلندا في متابعة زيارات المكلّفين بالإجراءات الخاصة وتوصيات هيئات المعاهدات. وقدمت المكسيك إلى فنلندا توصيتين، الأولى هي تعزيز ما تبذله من جهود لضبط أي تعبير عن العنصرية وكره الأجانب، وبخاصة مظاهر العنصرية والتمييز على شبكة الإنترنت، على نحو ما أوصت به لجنة القضاء على التمييز العنصري. وتتعلق التوصية الثانية بمسألة العنف ضد المرأة، التي يمكن القول مع الأسف إنها مسألة تُثير القلق في بلدان عديدة أياً كانت درجة تقدمها، لا بل هي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره. وقد تناولت وزيرة الدولة هذه المسألة، ووجدت المكسيك المعلومات الخاصة بها في التقرير المقدم من المجتمع المدني، ولا سيما في الفقرات ٧٩ إلى ٨٧ من التقرير الموجز. وفي سياق إحدى الخطط الوطنية المذكورة، أوصت المكسيك بأن تكثّف فنلندا قدر الإمكان التدابير المتخذة لمنع العنف ضد المرأة. وأخيراً، طلبت المكسيك إلى فنلندا أن تبذل قصارى جهدها لإحراز تقدم في ممارساتها المؤسسية وسياساتها العامة في مجال الهجرة من أجل احترام المعايير المحددة في اتفاقية حقوق العمال المهاجرين. ودعت المكسيك فنلندا إلى التصديق على تلك الاتفاقية.

٣٣- وعقب المناقشة، أفادت ممثلة فنلندا في ردودها أن عدم تصديق فنلندا على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم مرتبط بمفهوم فنلندا لدور العمال المهاجرين والمهاجرين الوافدين في المجتمع. وتعتبر فنلندا أن حقوق المهاجرين الوافدين مشمولة بصكوك حقوق الإنسان القائمة، ولا سيما الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ولا ترى ضرورة للتصديق على اتفاقية العمال المهاجرين. وذكر الوفد أن فنلندا لا تعتبر المهاجرين الوافدين عمالاً مهاجرين وإنما أناساً جاؤوا مع أُسرهم، وعلى هذا الأساس اتخذت موقفاً أشمل تجاه المهاجرين الوافدين. وأوضحت أيضاً أن المهاجرين لا ينبغي اعتبارهم مجموعة منفصلة بل ينبغي من حيث المبدأ أن يتمتعوا بالحقوق التي يتمتع بها مواطنو البلد الذي يقصدونه وتنبغي معاملتهم معاملة متساوية. وذكرت الممثلة أن تعزيز حقوق الأقليات الإثنية مسألة أثيرت مرات عديدة وأن فنلندا ستركّز عليها جدياً. وقد اتضح من هذه الجلسة أن هذه المسألة تثير مشكلة في نظر بلدان أخرى أيضاً. وأوضح الوفد أن مفهوم فنلندا لمسألة الميل الجنسي في إطار حقوق الإنسان يقوم أساساً على توخي الإعمال المتساوي للحقوق بصرف النظر عن الأصل أو نوع الجنس أو السن أو الدين أو الرأي أو الإعاقة أو الميل الجنسي أو ما شابه ذلك. وترى فنلندا أن مبدأي العالمية وعدم التمييز يستوجبان إيلاء الاعتبار الواجب لانتهاكات حقوق الإنسان بسبب الميل الجنسي والهوية الجنسية.

ويشدِّد الدستور الفنلندي على أن الجميع سواء أمام القانون، وغني عن البيان أن الميل الجنسي تنطبق عليه الأحكام الدستورية التي تحظر التمييز وأن هذا التمييز تحظره أيضاً قوانين عديدة، مثل القانون الجنائي الذي يتناول صراحة الميل الجنسي والهوية الجنسية. وفيما يخص مسألة دور المجتمع المدني في وضع السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان، أشار الوفد إلى الاستشهاد بمثال دور المنظمات غير الحكومية في صياغة هذا التقرير للاستعراض الدوري الشامل. وأكدت الممثلة أن التقرير أُعِد بالتعاون الوثيق بين السلطات والمنظمات غير الحكومية وأن هذا ينطبق أيضاً على وضع السياسات في سياقات أخرى. وأوضحت أن فنلندا تتعاون تعاوناً وثيقاً مع المجتمع المدني وأن النموذج الديمقراطي والنظام البرلماني في فنلندا يمنحان الجهات الفاعلة في المجتمع المدني دوراً قوياً، بيد أن المسؤولية النهائية عن اتخاذ القرارات ترجع بطبيعة الحال إلى الهيئات الحكومية، وتكون الحكومة بدورها مسؤولة أمام البرلمان. وفي النموذج الفنلندي للمجتمع المفتوح، يؤدي أطراف المجتمع المدني دوراً رئيسياً حتى في وضع السياسات الملموسة. وقالت إنها تشاطر وفد الصين رأيه في أهمية دور التعليم في التصدي للمواقف العنصرية. وقالت إن المعاهدات الدولية تؤدي دورها في النظام القانوني الفنلندي عن طريق إدراجها في التشريعات الوطنية.

٣٤- وأثنت اليابان على الجهود التي تبذلها حكومة فنلندا في ميدان حقوق الإنسان، عن طريق وضع وتنفيذ مختلف البرامج والسياسات الحكومية، وبخاصة في مجالات من قبيل الاتِّجار بالبشر وحماية الأطفال والشباب وتقديم المساعدة للمعوقين ومسائل الهجرة وما إلى ذلك. وأعربت اليابان أيضاً عن تقديرها للجودة الفائقة التي يتسم بها التعليم الأساسي في فنلندا والذي يتمتع بسمعة دولية. وأعربت اليابان عن اهتمامها بخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتِّجار بالبشر في فنلندا وسألت عن التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومة في تقديم المساعدة لضحايا الاتِّجار بالبشر وحماية الضحايا المحتمَلين. وأوضحت اليابان أيضاً أنها تعتقد أن أحد السبل إلى تعزيز مستوى التعليم هو ضمان التدريس العالي الجودة. وسألت اليابان فنلندا عن الأركان الرئيسية لسياسة الحكومة في هذا الصدد، وبخاصة في مجال تعيين وتدريب مدرسين يتمتعون بمؤهلات عالية للتعليم الأساسي.

٣٥- وذكرت الفلبين أن فنلندا أول بلد متقدم يخضع للاستعراض الدوري الشامل وأنه لمن دواعي سرورها أن تشارك في هذه المناسبة التاريخية، آملة أن يُفضي ذلك إلى حوار بنّاء بحق في مجلس حقوق الإنسان وبين البلدان المتقدمة والنامية بحيث يستطيع كل من الجانبين الاستفادة من تجارب الجانب الآخر. وأشارت الفلبين إلى التباين الشاسع بين مستوى التنمية في فنلندا ومستواه في الفلبين معربةً عن أملها في الاستفادة من تجربة فنلندا وتطبيق أفضل الممارسات المناسبة لها والتي هي في حدود إمكاناتها وقدراتها. وطرح الوفد سؤالاً عن العنف ضد المرأة الذي وُصِف في التقرير بأنه "مشكلة مجتمعية خطيرة". وأحاطت الفلبين علماً بالتدابير الجدية التي اتخذتها فنلندا للتصدي لهذه المشكلة وبالنتائج الإيجابية المحرَزة حتى الآن. ويبدو أن التدابير المذكورة في التقرير وُجِّهت أساساً لمعالجة نتائج المواقف والقيَم الذكورية المنحرفة وأن هذا النهج يتماشى مع سياسة عدم التهاون المطلق التي تستند إلى ذراع القانون القوية. ولكن نظراً لكون هذه المشكلة مشكلة اجتماعية، استفسرت الفلبين عمّا إذا كانت توجد تدابير أخرى تتصدى لجذور المشكلة بدلاً من نتائجها. أما السؤال الثاني المطروح فيتعلق بالسكان الأصليين، ولا سيما الجهود التي تبذلها فنلندا لإيجاد اتفاق تسوية بشأن صياغة مشروع قانون حكومي. ونظراً لكون قضايا السكان الأصليين تثير اهتمام وقلق الفلبين أيضاً، سأل الوفد عمّا إذا كانت فنلندا تستطيع تحديد القضايا الحرجة التي ينبغي حلها لإيجاد تسوية أو وضع مشروع قانون تشريعي تقبله جميع الأطراف المعنية.

٣٦- ورأى ممثل المملكة المتحدة أن حكومة فنلندا أدت دوراً نشطاً في الحملة الرامية إلى جعل الاستعراض الدوري الشامل عملية مفتوحة ودقيقة قدر الإمكان. وسلّطت المملكة المتحدة الضوء على قرار فنلندا تحقيق أقصى قيمة ممكنة من الاستعراض الدوري الشامل بإدراج هذه العملية في تقريرها الوطني الجاري إعداده بشأن سياسة حقوق الإنسان، معتبرةً ذلك مثالاً على أفضل الممارسات. وأثنت المملكة المتحدة على فنلندا لما أولته من اهتمام لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في فنلندا وفي جميع أرجاء العالم، وللطريقة الممتازة التي أشركت بها المجتمع المدني في صياغة التقرير الوطني لهذا الاستعراض. ورحبت المملكة المتحدة بدور فنلندا القوي في الدفاع عن حقوق الإنسان في المحافل الدولية عن طريق اتباعها نهجاً قائماً على الحقوق إزاء التنمية. كما رحبت المملكة المتحدة بالخطط التي عرضتها فنلندا في تقريرها الوطني لمكافحة التمييز ضد الأقليات والشعوب الأصلية والجهود التي تبذلها لتعزيز وصون حقوق ولغة وثقافة الصاميين، بوصفهم شعباً أصلياً، والغجر. إلا أن مندوب المملكة المتحدة أشار إلى التوصية التي قدمتها آليات الأمم المتحدة والتي تدعو فنلندا إلى التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، وشجعتها على الوفاء بعزمها صياغة اتفاق بشأن حقوق الصاميين في أراضيهم التقليدية والتصديق عليه. ورحبت المملكة المتحدة أيضاً بالمحاولات الرامية إلى وقف التمييز ضد المستنكِفين ضميرياً عن طريق إصلاح قانون الخدمة غير العسكرية. إلا أنها شجعت فنلندا على الذهاب أبعد من ذلك في تقليص مدة الخدمة غير العسكرية وجعلها مساوية لمتوسط مدة الخدمة العسكرية وليس لأقصى مدة ممكنة للخدمة العسكرية.

٣٧- وهنأت الجزائر فنلندا على التزامها بتعزيز صلاحيات الأمم المتحدة وقدراتها في ميدان حقوق الإنسان. وذكرت الجزائر أن التقرير يشير إلى أن حقوق المهاجرين تعتبر حقوقاً لم يتم إعمالها. ولاحظت الجزائر مع ذلك أن التقرير يسلط الضوء على حاجة المجتمع الفنلندي إلى العمال المهاجرين. وذكرت الجزائر أن التقرير يشير إلى اعتماد برنامج يتعلق بسياسات الهجرة. كما أتى التقرير على ذكر تدابير أخرى ترمي إلى إدماج العمال المهاجرين وأسرهم. إلا أن الجزائر لاحظت أن التقرير لا يشير إلى انضمام فنلندا في نهاية المطاف إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وكررت الجزائر التوصية التي سبق تقديمها والتي تدعو فنلندا إلى الانضمام إلى هذا الصك العالمي لترجمة إيمانها بعمل الأمم المتحدة إلى حقيقة واقعة.

٣٨- وعقب الحوار، أشارت ممثلة فنلندا في ردودها إلى التقرير الوطني الذي يتضمن معلومات عن خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر التي تشمل ما اتُخذ من تدابير تشريعية وغير تشريعية. وأوضحت أن تدريب المدرسين هو أحد الأسباب الرئيسية لحسن أداء فنلندا وشددت على البعد المتعلق بحقوق الإنسان في النظام التعليمي الفنلندي. ورداً على السؤال المتعلق بالحق في بيئة صحية، ذكرت ممثلة فنلندا أن الدستور الفنلندي يقضي بأن من واجب السلطات العامة أن تسعى لضمان حق كل فرد في بيئة آمنة وصحية. وينص الدستور أيضاً على أن المسؤولية عن البيئة تقع على عاتق كل فرد. وأوضحت أن فنلندا ملتزمة بالتشريعات البيئية الشديدة الصرامة للاتحاد الأوروبي وأن فنلندا تفي بالتزاماتها في إطار الاتحاد الأوروبي بدقة متناهية. وفيما يخص المسألة الهامة المتمثلة في طول مدة الخدمة غير العسكرية في فنلندا التي قُلصت مؤخراً وباتت الآن تساوي المدة القصوى للخدمة العسكرية، بموجب قانون الخدمة العسكرية، أشارت ممثلة فنلندا إلى لجنة البرلمان الدستورية الفنلندية التي قارنت بين عبء كل من الخدمتين غير العسكرية والعسكرية فقدرت أن العبء الإجمالي، بصرف النظر عن طول مدة الخدمة، متكافئ تقريباً بين شكلي الخدمة، وأن هذا هو الأساس المنطقي الذي اتخذ لتحديد طول مدة الخدمة غير العسكرية.

٣٩- وأشار ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن التزام فنلندا بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان جدير بالثناء عليه والاقتداء به. ولاحظ أن الأرقام الحكومية تشير إلى أن ٧٥ في المائة من حالات التمييز تمس الغجر ثم الصوماليين والروس والأتراك والعراقيين والإيرانيين، وسأل عما تفعله حكومة فنلندا لملاحقة الجرائم المرتكبة بدوافع عنصرية.

٤٠- وهنأت إكوادور الوفد الفنلندي على وضعه عدداً كبيراً من البرامج والسياسات الرامية إلى الحد من العنف الجسدي والجنسي ضد النساء وإلى تمكينهن من تحسين مستوى معيشتهن. وفيما يخص قضايا السكان الأصليين، استفسرت إكوادور عن الكيفية التي تكفل بها فنلندا حالياً للشعب الصامي الحق في المشاورة بشأن الممتلكات الجماعية فيما يتعلق بالأراضي، وسألت عن التدابير المحددة التي اتخذها الحكومة لإنفاذ الأنظمة التي تحمي حقوق الشعب الصامي. وفيما يخص ظاهرة الهجرة، استفسرت إكوادور عن التدابير التي اتخذها فنلندا لتصبح طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وأوصتها إكوادور بالانضمام إلى هذه الاتفاقية.

٤١- وأعربت مصر لفنلندا عن تقديرها لتقريرها ولاحظت أن أمثلة عديدة يمكن الاقتداء بها باعتبارها من أفضل الممارسات. وطلبت مصر معلومات إضافية عن التدابير التي اتخذها فنلندا لإدماج المهاجرين وحماية حقوقهم الإنسانية. وبعد أن سمعت مصر رد وزيرة الدولة على الأسئلة التي طرحتها والتوصيات التي قدمتها وفود أخرى في هذا الموضوع أيضاً، وإذ تضع في اعتبارها الحاجة الملحة إلى ضمان عالمية هذا الصك الهام من صكوك حقوق الإنسان، ضمت مصر صوتها إلى الوفود الأخرى التي أوصت فنلندا بالنظر في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال وأفراد أسرهم. وبالإضافة إلى ذلك، استوضح مندوب مصر عن أسباب كون المهاجرين وطالبي اللجوء أقل تنوعاً من حيث أصولهم الوطنية مقارنة بدول أوروبية أخرى.

٤٢- ولاحظت كوبا أن فنلندا مشهود لها بنجاح سياستها الاجتماعية وبصداقتها للعالم النامي. بيد أن فنلندا لم تبلغ حد الكمال بل هي تواجه تحديات أيضاً. ولعل أهم هذه التحديات يتعلق بما يسمى مجتمع الرعاية الاجتماعية وكيفية صونه من العولمة الليبرالية الجديدة والخصخصة. وذكرت كوبا أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من فنلندا خلال العامين الفائتين بلغت ما نسبته ٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.وتعتقد كوبا أن هذه النسبة غير كافية وتقل كثيراً عن الهدف المتفق عليه دولياً البالغ ٠,٧ في المائة. وسألت كوبا فنلندا عما تعتزم عمله لزيادة ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية وأوضحت أن هذه المسألة تتصل بالحق في التضامن وفي التنمية. أما السؤال الثاني فهو عن ارتفاع معدل تعاطي الكحول وإدمان المخدرات في المجتمع الفنلندي. وتود كوبا أن تعرف ما تتخذه فنلندا من تدابير تشريعية وغير تشريعية لمعالجة هذه المشكلة.

٤٣- وأثنت سلوفينيا على ما تبذله حكومة فنلندا من جهود لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات، ولا سيما إنشاء منصب أمين المظالم المعني بالأقليات والمجلس الاستشاري لقضايا الأقليات. وطلبت سلوفينيا مزيداً من المعلومات عن التأثير العملي لهاتين المؤسستين في الإعمال الفعلي لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات. ثانياً، ينص القرار ٥/١ على إدماج منظور جنساني إدماجاً كاملاً في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وطلبت سلوفينيا إلى فنلندا تقديم مزيد من التفاصيل عما فعلته للوفاء بذلك في مشاوراتها وفي تقريرها الوطني، وعما خططته لمراحل الاستعراض التالية، بما في ذلك نتائج الاستعراض. وأوصت سلوفينيا بأن تدمج فنلندا منظوراً جنسانياً إدماجاً كاملاً في عملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل واستفسرت عن الخطط المقررة في هذا الصدد. ورحبت فنلندا بإدراج الميل الجنسي في التشريعات الفنلندية لحقوق الإنسان وأنشطتها التدريبية في مجال مكافحة

التمييز. وأوصت سلوفينيا بتغطية التمييز بسبب الميل الجنسي والإعاقة تغطية مماثلة لأسباب التمييز الأخرى، كما هو الحال في مجالات مثل توفير الخدمات والرعاية الصحية. وأثنت سلوفينيا أيضاً على فنلندا لالتزامها بتعزيز الحماية والاحترام لجميع الأشخاص بصرف النظر عن ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسية. وأوصت سلوفينيا بأن تنظر فنلندا في استخدام مبادئ يوجياكارتا المتعلقة بتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتصل بالميل الجنسي والهوية الجنسية دليلاً تسترشد به في وضع سياستها في هذا المجال، وقالت إنها ترحب بآراء فنلندا في هذا الشأن.

٤٤- ولاحظت بنغلاديش الممارسات الجيدة المتبعة في فنلندا ودعت للاقتداء بها في سياق مشابه. وأفادت بنغلاديش أنها تتفق مع الفرع المتعلق بالحكم الرشيد في التقرير الوطني وأنه يوفر شروطاً جيدة لإعمال حقوق الإنسان. ولاحظت بنغلاديش أنه لا تزال توجد حالات شتى لانتهاكات حقوق الإنسان. وأشارت بنغلاديش إلى احتمال وجود حاجة لعمل المزيد في هذا الصدد. ولاحظ الوفد أيضاً أوجه القلق التي أعربت عنها خمس من هيئات المعاهدات إزاء التمييز الذي تتعرض له مجموعات معينة، بما في ذلك مجتمعات الغجر. وأبدت بنغلاديش رغبتها في تلقي مزيد من المعلومات عن معاملة طالبي اللجوء والمهاجرين وعن التدابير التي اتخذتها فنلندا لضمان احترام الأصول والضمانات القانونية لهذه الجماعات.

٤٥- وأشارت شيلي إلى مسألة العنف ضد المرأة موضحة أنها تخص جميع بلدان العالم، ولاحظت أن التقرير ينص عن صواب على أن إدراك ما يمثله هذا العنف من انتهاك لحقوق الإنسان هو الخطوة الأولى للقضاء عليه، وأن ذلك ينبغي أن يقود إلى تقديم شكاوى إلى الهيئات المعنية. أما المرحلة الثانية فتتمثل في إذكاء الوعي لدى الشرطة وجميع وكالات إنفاذ القانون بطبيعة العنف ضد المرأة وخطورته وآثاره. وفيما يتعلق بأفضل الممارسات، أبدت شيلي رغبتها في معرفة العناصر التي استُخدمت لتقديم العنف ضد المرأة على أنه انتهاك لحقوق الإنسان وعن رأي الوفد الفنلندي في الدور المناسب الذي يمكن أن تؤديه وسائط الإعلام لإذكاء الوعي العام.

٤٦- وعقب المناقشة، أجابت وزيرة الدولة أن فنلندا بلد متجانس يفصله عن غيره حاجز لغوي ومناخي وأنه يتبع سياسة متواضعة في مجال الهجرة الوافدة. وتحتاج فنلندا إلى معرفة المزيد عن الممارسات الجيدة مثل الحوار بين الثقافات وإلى حل المشاكل المتعلقة بالمواقف بطرق من بينها التعليم واستخدام وسائط الإعلام. ويجب أن تتخذ فنلندا تدابير شاملة لتحسين إدماج السكان غير الفنلنديين في المجتمع وتحسين المشاعر المجتمعية للسكان الفنلنديين. ولذلك، لا يسعها تقديم إجابة شاملة على السؤال المطروح فوراً. أما تكوين السكان المهاجرين فهو وليد ما اتخذته فنلندا من قرارات وما اعتمدته من سياسات.

٤٧- وفيما يتعلق بإجراء التشاور بشأن الممتلكات الجماعية، أوضحت مندوبة فنلندا أن ٩٠ في المائة من منطقة وطن الصاميين في فنلندا مملوكة للدولة وهذا ما يجعل مشاورة الشعب الصامي أو مشاركته مسألة أساسية في سعي الحكومة إلى حل قضايا استخدام الأراضي أو تعزيز حقوق الشعب الصامي في استخدامها. وسيكون حق الشعب الصامي في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي والمياه والموارد الطبيعية في منطقة وطن الصاميين جزءاً أساسياً من مشروع القرار الحكومي الجاري إعداده في فنلندا. وعلى نحو ما سبق ذكره، ستجري صياغة الحل الذي تحاول فنلندا إيجاده على أساس استخدام الأراضي والمياه والموارد الطبيعية وليس على أساس حيازة الأراضي. فمسألة حيازة الأراضي أو ملكيتها مسألة تندرج، في نظر فنلندا، في إطار القانون الخاص ولا يمكن حلها في غير ذلك الإطار.

٤٨- وذكرت مندوبة فنلندا أن حكومتها درست مبادئ يوجياكارتا ورأت أنها أداة مفيدة لإضفاء الوضوح والاتساق على التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان. ورداً على السؤال الذي طرحته كوبا حول مسألة المساعدة الإنمائية المقدمة من فنلندا، لاحظت فنلندا أن الحكومة ملتزمة بتحقيق أهداف معينة في المستقبل. وفيما يخص السؤال الذي طرحته كوبا بشأن مشكلة تعاطي الكحول في صفوف السكان الفنلنديين، ذكرت مندوبة فنلندا أن بلدها مدرك تماماً لأبعاد المشكلة وأن لديه مجموعة كاملةً من التدابير لمعالجتها وأنه يسعى إلى تحقيق نتائج أفضل.

٤٩- وفي النهاية، أعربت رئيسة الوفد عن امتنانها لهذه التجربة الممتعة وشكرت الرئيس وأعضاء المجموعة الثلاثية والفريق العامل للحوار الصادق والبنّاء. وقالت إن الوفد الفنلندي يتطلع بنظرة بنّاءة ومنفتحة لتلقي التوصيات ومقترحات المتابعة التي ستمكن من مواصلة تعزيز حالة حقوق الإنسان في فنلندا. وذكر الوفد أنه يعتبر الاستعراض الدوري الشامل عمليةً مستمرة وأن الحكومة تعد تقريراً موسعاً عن سياسة حقوق الإنسان في فنلندا. وستشكل الاستنتاجات والتوصيات الناشئة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل جزءاً هاماً من ذلك التقرير الذي ستعرضه الحكومة على البرلمان في ربيع عام ٢٠٠٩. وقد جرت صياغة التقرير الدوري الشامل بموازاة الإعداد لتقرير حقوق الإنسان. وختاماً، أكدت رئيسة الوفد على الأهمية التي تعقدها فنلندا على آلية الاستعراض الدوري الشامل.

ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات

٥٠- **نظرت فنلندا في التوصيات المقدمة أثناء الحوار التفاعلي والواردة أدناه ووافقت على متابعتها:**

١- **زيادة الاهتمام والجهود الهادفة والتدابير الفعالة فيما يتعلق بالقضاء على التمييز وبذل المزيد من الجهود والتدابير لتعزيز حقوق الأقليات، بما فيها الأقليات الإثنية (الاتحاد الروسي، هولندا).**

٢- **تعزيز الجهود الرامية إلى تقييد أي تعبير عن العنصرية وكره الأجانب ولا سيما مظاهر العنصرية والتمييز على شبكة الإنترنت، وفقاً لما أوصت به لجنة القضاء على التمييز العنصري (المكسيك).**

٣- **مواصلة اتخاذ تدابير فعالة لمنع العنف ضد المرأة (الاتحاد الروسي، المكسيك)، وتجميع معلومات عن العنف ضد الأطفال في إطار الأسرة (الاتحاد الروسي).**

٤- **النظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (إكوادور، بوليفيا، الجزائر، مصر، المكسيك).**

٥- **النظر في التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة (بوليفيا).**

٦- **مواصلة مراجعة الإجراءات المتعلقة بطلبات اللجوء على ضوء اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ (بوليفيا).**

٧- **تغطية التمييز بسبب الميل الجنسي والإعاقة في التشريعات الوطنية والأنشطة التدريبية في مجال مكافحة التمييز تغطية مماثلة لأسباب التمييز الأخرى، كما هو الحال في مجالات مثل توفير**

الخدمات والرعاية الصحية (سلوفينيا، هولندا)، والنظر في استخدام مبادئ يوجياكارتا المتعلقة بتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتصل بالميل الجنسي والهوية الجنسية دليلاً تسترشد به في وضع سياساتها (سلوفينيا).

٨- إدماج منظور جنساني إدماجاً كاملاً في عملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل (سلوفينيا).

٥١- وجميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعكس موقف الدولة (الدول) التي قدمتها و/أو موقف الدولة موضع الاستعراض بشأنها. ولا ينبغي تأويل هذه الاستنتاجات و/أو التوصيات على أنها قد حظيت بتأييد الفريق العامل ككل.

ثالثاً - الالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض

٥٢- تلتزم فنلندا بجعل التوصيات المذكورة أعلاه جزءاً لا يتجزأ من التقرير الحكومي الشامل بشأن سياسة حقوق الإنسان المقرر تقديمه إلى البرلمان في ربيع عام ٢٠٠٩. وستتناول الأهداف الاستباقية المقرر إدراجها في التقرير هذه التوصيات أيضاً.

٥٣- وأفاد الوفد أن فنلندا ملتزمة ببلوغ الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة والمتمثل في تقديم مساعدة إنمائية رسمية نسبتها ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، والهدف الذي وضعه الاتحاد الأوروبي والمتمثل في تقديم مساعدة إنمائية رسمية نسبتها ٠,٥١ في المائة بحلول عام ٢٠١٠.

المرفق

تشكيلة الوفد

The delegation of Finland was headed by H.E. Dr. Teija Tiilikainen, Secretary of State, and composed of 15 members:

Ministry for Foreign Affairs:

Mr. Vesa Himanen, Ambassador, Permanent Mission of Finland

Ms. Sofie From-Emmesberger, Director, Unit for Human Rights Policy

Mr. Pekka Metso, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission of Finland

Ms. Krista Oinonen, Legal Officer Unit for Human Rights Courts and Conventions

Ms. Anu-Eerika Viljanen, First Secretary, Unit for Human Rights Policy

Ms. Sirpa Nyberg, Second Secretary, Permanent Mission of Finland

Experts:

Ms. Tuula Majuri, Counsellor of Legislation, Ministry of Justice

Mr. Joni Hiitola, Senior Adviser, Legal Affairs, Ministry of Education

Ms. Johanna Puiro, Counsellor of Legislation, Ministry of the Interior

Ms. Anne Hujala, Senior Officer, Ministry of Social Affairs and Health

Ms. Päivi Voutilainen, Development Manager, Ministry of Social Affairs and Health

Ms. Susanna Siitonen, Senior Legal Adviser, Ministry of Employment and the Economy

NGOs:

Ms. Elisabeth Tigerstedt-Tähtelä, Master of Laws, Finnish League for Human Rights

MP:

Ms. Ulla Karvo, Member of Parliament/Constitutional Law Committee

---